

حيضا مستقلا محتسب به في عددتها اي فالمراد بالطهر  
 المنغية طهارة منتبهة بعد الدم الا في بعد هدم مستقر  
 به فلا ينافي انها طاهرة من حيث العمادة مثل ثمانية ايام  
 منقولة في قول وهو لسكنون في اخر قول ابن حبيب  
 والمشهور انه خمسة عشر يوما وهو قول ابن مسلمة  
 وصورة ذلك اي ما ذكر من قوله ولكن ذلك كله م  
 في العدة في العدة اي بحسب ما كانت تصنفه من ان عدتها  
 بالاقراء فلا ينافي انها صارت بعد ذلك مستحاضة مما تقدم  
 انه لا تعتمد بالاقراء اذا طهرت يومين او ثلاثة المراد  
 من شهر ثم رجع اليها الدم اي قبل تمام خمسة عشر  
 يوما من طهرها فانها تصيب الدم الثاني اليها ما كان  
 به عادتها والاستظهار من نصيب بعد ذلك مستحاضة  
 فلو كان ذلك الطهر الذي لم يتم بعد تمام عادتها  
 فيها اي بعد ذلك من الدم يكون استحاضة ولا تعتمد  
 بذكة الطهر اي بحيث لا تكون مطلقة في الحيض بل هي  
 بمنزلة المطلقة في الحيض يجزى رجوعا في الرجعة  
 حتى يكون طهرا فاصلا الي خمسة عشر يوما فاذا  
 ذلك القدر فانه لا يجزى في الرجعة لانه لم يطلتها في  
 حيض الاستبراء المراد به ما يشتمل الواضحة وسبب  
 الفرق بينهما عويص بالعين المحملة والصاد اي  
 تصور اي خفي كما يستفاد من القاموس خرجت  
 من الواضحة حاصلة ان الجارية المبتاعة اذا كانت  
 مطلقا او خشا اقر المبيع بوطيها فانها تتزوج اي  
 تحت امين ولا يخرج من ضمان المبيع وتدخلي في ضمان  
 الشترقي الاب وية الدم وان كانت خشا واطهر  
 و

وطيها فانها تستنك عند الشترقي حيضة ولا يقر بها الا بعد  
 تلك الحيضة وتدخلي في ضمانه بمجرد الفصد فوق المشخرجة  
 من المولى صفة ناطر للاول وقول كذا وانته عند الشترقي  
 ناطر الثاني فاذا طهرت بعد يومين او ثلاثة المراد طهرت  
 بعد يوم او بعضه على ما تقدم وهو يرجع لمسئلة الواضحة  
 وسبب الاستنبال فانه يحل كسيدا وطوها اي يقتضي  
 الحلية عقب الطهر ايضا لا تعلق لانه مقتضى التعلق عدم  
 الحلية لاحتمال انه ياتي الحيض قبل تمام الطهر فانه  
 يحل كسيدا اي الشترقي وطوها اي في الصورين صورة  
 الواضحة وصورة الاستنبال الا ان نقول لهذا  
 كله كلام ع ونماه قوله فليس ذلك بطهر في الاستبراء  
 لا يخفى ان هذا الاستنبال يتعلق بالبايع وحده فهو غير  
 الواضحة التي تكون الجارية فيها عند الامين وغير  
 الاستنبال المشار اليه بقوله فاذا رآته لانه استنبال متعلق  
 بالشرقي حاض عند البايع الحيض الواجب عليه عند  
 تصد البيع او تعلق اذا امين واجبا عليه فيجب الاستبراء  
 قبل البيع اذا كان وطيه الجارية على ما يبي في شرح خليل  
 شرطه اي قبل تمام علقتهما وما بعد تمام عادتهما  
 وقبل الاستظهار او بعده وقبل تمامه فهل هو كذلك  
 وهو الظاهر وما اذا كان بعد تمامه فقد تم الامر فما  
 اي بعد ذلك فهو دم استحاضة فلا تستبرئ بها لقوي  
 فلم يبق من طهرها اي الطهر المعتبر وهو الحيضة  
 عشر الايويا او ثلثة اشرا ثم انما الدم اي قبل  
 اليوس واليوين والسر اذ انما الدم قبل مصبي الحيضة  
 عند ي ما فانه يقال له اي البايع بعد للشترقي